محاضرة رقم 04: وضعية الجزائر في إطار منظمة التجارة العالمية

1- وضعية الجزائر في حقبة غات 1947:

لقد كانت الجزائر تابعة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذالك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر1960. وبعد ذالك بخمس سنوات وبالضبط في مارس1965، أصبحت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، وذالك بقرار الأعضاء المتعاقدة وتطبيقا للمادة 26 الفقرة "ج" الخاصة بقواعد ولإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة، وهكذا أصبحت الجزائر ملزمة باحترام القواعد و المبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات أو بتخفيضات الجمركية، وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الاتفاقية مثل المعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية.

2- الجزائر أثناء جولة لأورغواي:

أثناء قيام جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة "كعضو ملاحظ"، أن تشارك في مجريات جولة لأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية، وفعلا قدمت الجزائر في 30أفريل 1987إلى سكرتارية اتفاقية ألغات مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط و التعاقد في الاتفاقية ، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي.

وشاركت الجزائر في مفاوضات الأورغواي بصفتها ملاحظ و لم يتمكن الوفد الجزائري الذي حضر اجتماع مراكش من التوقيع على الاتفاق التأسيسي للمنظمة في 15 أفريل 1994 بسبب استقالة الحكومة الجزائرية ووجود الفراغ الدستوري و عليه تبقى الجزائر عضو غير أصلي للمنظمة العالمية للتجارة، وتحصلت الجزائر على صفة المراقب في سنة 1995 وذلك في أعقاب إعلان مراكش.

بعد ذلك، قدّمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996 حيث قبل طلبها و كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، يشارك في هذه الأخيرة جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تُعيّن خصيصا لدراسة طلبها.

هذا، وقد تمّ طرح أسئلة مختلفة كتابية و شفهية على الدولة الجزائرية والتي فُرض عليها الإجابة بكل دقة وشفافية، حيث أن هذه الأسئلة تمحورت في الغالب على الميادين التالية:

- أنظمة الإحصاء والنشر المتعلقة بالتجارة الخارجية.

- التعريفات الجمركية عند الاستيراد.

-إجراءات دعم بعض القطاعات الاقتصادية.

- مكافحة الإغراق و الإجراءات التعويضية.

- نظام الاستثمار الأجنبي.

- نظام الاستثمار الوطني.

- عمليات وأنظمة تحديد الأسعار.

- نظام الرسوم والضرائب.

- ميزان المدفوعات.

- المؤسسات التجارية الحكومية.

- نظام حقوق الملكية الفكرية.

حيث أن الجزائر قامت خلال مسار انضمامها إلى المنظمة بإجراء عشر جولات تفاوض والإجابة على 1636 سؤالا، إلا أن أهل الحل والعقد من الدول الأعضاء في المنظمة لم تستسغ إجابات الجزائر، وذلك ما يُظهر حجم الإجحاف الممارس في حقها، على الرغم من تربعها على موارد اقتصادية هامة، تُضفي قيمة مضافة على الاقتصاد العالمي. غير أنه لعدة اعتبارات لازالت الجزائر - إلى غاية كتابة هذه الأسطر- تسعى سعيا دؤوبا للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بغرض الإفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف (Multilateral Trading System)، والدخول في حلبة المنافسة الإقتصادية الدولية.